تحويل المرتبات إلى البنوك.. توترات وتأثيرات سلبية وإضرابات

معلمون وموظفون: القرار إهانة لنا إذ نقف في طوابير طويلة لتسلم مرتباتنا الضئيلة

الأمناء / نيوزيمن:

في جولة ميدانية استطلع «نيوزيمن" آراء بعض الموظفين في العاصمة عدن بعد تحويل مرتباتهم إلى البنوك والشروع بإضرابات جماعية.

ويخشى الموظفون من تحويل مرتباتهم من بند موارد الدولة إلى بند المساعدات، التي ربما تُدفع شهراً وتتوقف 3 أشهر، حسب توفر ميزانية المساعدات، وتهرب الحكومة من واجبها تجاه الموظف بحجة انهيار الميزانية رغم أن مرتبات مسؤوليها بالعملة الصعبة.

وزارة المالية تنفي ولكن

لكن وزارة المالية في أكثر من بيان نفت أنباء تحويل المرتبات إلى بند المساعدات والهبات، مؤكدة أن صرف المرتبات عبر البنوك الهدف منه وضع حد للازدواجية الوظيفية ومكافحة الفساد.

غير أن تحويل المرتبات إلى البند الرابع لم يكن سبب استياء الموظفين، بل العمولة التي تدفع لصرف المرتبات بقيمة متفاوتة حسب مبلغ الراتب للحوالة.

وأكد الموظفون أنها من المفترض أن تكون مسؤولية الحكومة التي قررت تحويل المرتبات، لافتين إلى حجم الفائدة التي ستجنيها البنوك وشركات الصرافة من قيمة الحوالات نتيجة لتحويل رواتب أكثر من 8 آلاف موظف.

استقطاعات غير قانونية

وأعرب سالم الجفري، أحد موظفي البنوك في منطقة كريتر، عن استيائه قائلاً: «تم خصم 400 ريال يمني من مرتباتنا تحت اسم الحوالة، ولا يوجد أي حق في استقطاع أي مبلغ، حتى لو كان زهيداً، فرواتبنا لا تتعدى الـ 60 ألف ريال".

من جهته، قال موظف يدعى علي العزيزي، بأنه تم تأجيل صرف رواتبهم في دفعة أخرى بسبب عدم قدرة الصرافة على تسليم جميع المرتبات في الوقت المحدد.

القرار إهانة للمعلمين والموظفين

بعض الموظفين والمعلمين في بعض المدارس وديوان جامعة عدن عبروا عن رفضهم للقرار من خلال إضرابهم عن العمل وشل العملية التعليمية في العاصمة عدن.

وكان لانهيار قيمة العملة المحلية في المناطق المحررة الأثر البالغ لتحريك موجة الإضرابات بقطاع التعليم.

واعتبروا هذا القرار إهانة للمعلمين والموظفين، الذين باتوا يقفون في طوابير لساعات طويلة لاستلام مرتباتهم الضئيلة التي لا تكفي لمواجهة تكاليف الحياة.

الحل الوحيد

وأكدت مصادر تربوية أن مبررات الوزارة لتحويل المرتبات إلى البنوك، مثل مكافحة الازدواجية الوظيفية وتسهيل صرف رواتب الموظفين الذين لا يؤدون عملهم أو المسافرين، لم تحل المشكلة بسبب التواطؤ بين تلك المرافق.

وأشاروا إلى أن الحل الوحيد هو تشكيل لجنة مكافحة الفساد تتفقد هذه المرافق.

وقال موظفون: «أما بالنسبة لاستلام المرتب من الصيارفة او البنوك، لن يجدِ نفعا لأن الاستلام بالبطاقة والتوقيع، حيث تستطيع النساء خاصة استلام راتب غيرهن، وذلك بارتدائهن اللثام (البرقع)، حيث لا يتم تسليم المرتب بالتأكد أو مطابقة صورة الهوية مع الشخص ذاته، خاصة للنساء».

يرى البعض أنه من الممكن أن يتم توفير خدمات مصرفية أفضل للموظفين، مثل التحويلات البنكية والحوالات الداخلية، والتي يمكن أن تكون أكثر أماناً وسرعة.

البنوك تعامل الموظفين بفوقية وأعذار غير مقبولة

وكان الصحفي الاقتصادي ماجد الداعري قد كتب أن نسبة ما تحصل عليه البنوك الحكومية من صرف الرواتب كانت تذهب أغلبها لوكلاء شركات الصرافة، قبل إلغاء اعتمادها في التعميم الأخير لوزارة المالية الذي قصر الأمر على أن يكون الصرف عبر البنوك فقط.

وأضاف: «وهذا يصعب مهمة الاستلام أكثر ويجعل الموظفين يتزاحمون على فروع البنوك التي تتعامل أغلبها معهم بفوقية أو ببروقراطية مفرطة، وترد عليهم أحيانا بالأعذار المعتادة مثل: النظام معلق، أو لا توجد لدينا اليوم سيولة، أو الحوالة لم تصل ارجع إلينا غداً... وغيرها من الأعذار".

وتابع: "كل تلك الأعذار تدفع الموظفين اليوم لرفض تحويل المرتبات للبنوك كون أغلبها مع الأسف، تعاملهم وكأنهم متسولون لديها، وهذه حقيقة يجب الاعتراف بها ولها أسبابها التي تعود أساسا إلى عدم أهلية أكثر الموظفين بالبنوك أولا قبل إدارات وإمكانيات البنوك للقيام بمهمة وطنية كهذه".

ووفق الداعري، فإن تجربة البنوك في صرف المرتبات ليست جديدة ولا سابقة فريدة مقتصرة على اليمن، وإنما أغلب دول العالم تصرف مرتبات موظفيها عبر البنوك، لكن الفرق والمشكلة تكمن في عدم أهلية وجاهزية البنوك لدينا اليوم لصرف المرتبات، لأسباب كثيرة متعلقة بالحرب وتداعياتها على البنوك وأسباب فنية أخرى من أهمها محدودية فروع وانتشار البنوك وغياب التقنية الآلية لديها كالصرافات والأنظمة التقنية الحديثة ونقاط السحب الإلكترونية وغيرها من وسائل تسهيل عملية استلام الراتب، مع عدم إغفال خطأ الصرف عبر المندوبين أو شركات الصرافة بالمقابل.

ما مصير مباحثات السلام إذا لم تحمل إلا اسمه فقط؟

كتب / عبدالحكيم الدهشلي

كثر الحديث واللغط حول مباحثات السلام اليمنية الجارية، وأحدثت الجدل والتباينات، والتفاؤل لدى البعض والتشاؤم لدى البعض الآخر، وهناك من لا يعيرها أي اهتمام، وكلٌ يحلل نتائجها من زاويته، وفق قراءته للمشهد، ومتغيراته.

وبما أن هذه المباحثات تحمل اسمًا ساميًا ونبيلًا، وهو السلام الذي ينشده كل العالم، إذا ما كان بمعناه الحقيقي، ويؤسس لسلام عام ودائم، من خلال أخذ جذر المشكلة ومعالجتها من أساسها، والتعامل مع جميع الأطراف بمصداقية وحيادية، استنادًا للقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية من جهة، وعلى الوقائع التي أفرزتها جميع مراحل الحرب منذ بدايتها وحتى اللحظة من جهة أخرى.

لكن من خلال متابعتنا لهذه المباحثات، حيث نراها بالحقيقة تسير عكس اسمها، وتؤسس لحرب جديدة، ولكن بين طرفي معادلة الحرب القائمة - الشمال والجنوب - بعد أن تم التغييب المتعمد للجنوب من هذه المعادلة منذ بدايتها، في الوقت الذي هو فيها أحد طرفيها الرئيسان، وهذا ما أثبتته جميع مراحلها بأنها شمالية جنوبية بامتياز.

قد يسأل البعض: لماذا هذا التشاؤم؟ ولماذا لا نستبشر خيرًا من هذه المباحثات، ولو على أقل تقدير تعالج الملفات الإنسانية حسب ما يقال بأنها من أولويات اهتماماتها؟!

وهنا أود أن أذكر بأن الملفات الإنسانية، لاسيما في الجنوب المحرر الذي يمثل ضعف مساحة المناطق التي تحت سيطرة الحوثيين، تم إنتاجها بعمل ممنهج، من قبل منظومة الاحتلال المسماة بالشرعية، وإلا ما كان لها أن تصل إلى ما هي عليه اليوم، لاسيما لوجود الكثير من مصادر الدخل الوطني الجنوبي، منها عائدات ثرواته المختلفة، وإيرادات موارده المختلفة أيضاً، والتي هي كفيلة بتوفير ميزانية دولتين وليس دولة إذا ما تم الحرص عليها، وترشيد إنفاق هذه المبالغ التي تقدر بمئات المليارات يوميًا.

إما بالنسبة لتهديد الحوثي بضرب آبار النفط والغاز إذا ما استمر تصديرها فهي فزاعة، واتخذوا منها ذريعة لتغطية فشلهم المتعمد، الناتج عن نهبهم لعائدات وإيرادات الجنوب من جهة، وإبقاء وضع الجنوب وشعبه هشًا ليسهل السيطرة عليه فيما بعد من جهة أخرى، وإلا ماذا قدموه للجنوب وشعبه قبل التهديد؟!

الأمر الثاني: هذه المحادثات تم تغييب فيها الطرف الآخر (الجنوب والشرعية) اللذان يمثلان الطرف الآخر في المعادلة القائمة، في الوقت الذي فيه المملكة العربية السعودية الشقيقة تدّعي بأنها تقوم بدور الوسيط، وفي هذه الحالة تظهر ضبابية مشهد المباحثات هذه، وتقود لشرعنة الحوثيين في مناطق سيطرتهم، وتمهيدًا لمنحهم نصف اليمن شماله وجنوبه، والنصف الآخر لبقية الأطراف اليمنية الأخرى ومعها الانتقالي الجنوبي.

الأمر الثالث: من خلال خطاب المشاط الذي قال فيه إنه كان معدًا لخطاب آخر، وتم تغييره في اللحظة الأخيرة بعد وصول وفدهم من الرياض، وهذا ما يضع العديد من التساؤلات، منها: هل حقق وفدهم ما أراد؟! وإن كان كذلك لماذا كل هذه التنازلات من قبل الوسيط؟! وعلى حساب من هذه التنازلات؟ هل على حساب الوسيط نفسه، أم على حساب الجنوب وشعبه وقضيته الوطنية العادلة؟

أما بالنسبة للشرعية فقد أدت دورها على أكمل وجه، وحققت ما أرادت، سواء كان على الصعيد الشخصي لجميع قيادتها بمختلف درجاتهم، من كسب أموال وعقارات في العديد من بلدان العالم، أو على الصعيدين السياسي والعسكري، حيث استطاعت الحفاظ على بقاء وضع الجنوب هشًا وخارجًا عن سيطرة الجنوبيين، وانتزع القرار والمال منهم، والحفاظ على بقاء قواتها في محافظات الجنوب النفطية، رغم ضعفها، ولهذا فإنها استطاعت تحقيق أكثر من ذلك من الجنوب والجنوبيين، فهو ما تبحث عنه، وإن لم تحقق شيئًا بعد اليوم فهي مكتفية ومستفيدة في كلتا الحالتين.

وفي الختام يبرز السؤال: من جعل من الحوثي أن يكون عصيًا، ومنتشيًا، وفي موقف المنتصر سياسيًا، وعسكريًا، وسلطة أمر واقع، ولو على مناطق سيطرته؟!